

أثر تعديل القوائم المالية حسب تغيرات مستويات الأسعار على تحليل سيولة وربحية المؤسسة -  
دراسة تطبيقية في الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء - وحدة ادرار -

The Impact of Adjusting The Financial Statements According To The Changes In  
Price Levels On The Analysis Of The Liquidity And Profitability Of The Institution –  
Applied Study In The Algerian Electricity Production Company-Adrar Unit

ط.د لهبيل بوجمعة<sup>1\*</sup>، د.حروشي جلول<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة احمد دراية ادرار (الجزائر)، lahbil.boudjemaa@univ-adrar.dz

<sup>2</sup> جامعة احمد دراية ادرار (الجزائر)، harrouchidjelloul@univ-adrar.edu.dz

تاريخ النشر: 2020/12/24

تاريخ القبول: 2020/11/05

تاريخ الاستلام: 2020/08/28

Abstract :	المخلص:
<p>This study aimed to present the impact of the change in price levels (general and special) on the financial statements and the extent of this effect on the financial ratios derived from those financial statements. Through modifying the financial statements of the company case of study and calculating a set of financial ratios; the study concluded that there is an impact of changes in price levels on the company's financial statements in one hand. On the other hand, the study did not support the existence of a high significant impact of changes in price levels on the financial ratios derived from the studied financial statements during the study period.</p> <p><b>Keywords :</b> price index , Historical cost , Liquidity , Profitability, Current cost , Financial ratios , Financial statements</p> <p><b>JEL Classification Codes :</b> M41 , M11 , E31 , D24</p>	<p>هدفت الدراسة إلى بيان اثر التغير في مستويات الأسعار ( العامة والخاصة) على القوائم المالية ومدى انعكاس هذا الأثر على النسب المالية المشتقة من تلك القوائم. ومن خلال تعديل القوائم المالية للشركة محل الدراسة واحتساب مجموعة من النسب المالية، خلصت الدراسة إلى وجود أثر لتغيرات مستويات الأسعار على القوائم المالية للشركة. هذا من جانب، ومن جانب آخر لم تعكس الدراسة وجود الأثر البالغ لتغيرات مستويات الأسعار على النسب المالية المستخرجة من تلك القوائم خلال فترة الدراسة.</p> <p><b>الكلمات الدالة :</b> رقم قياسي للأسعار، تكلفة تاريخية ، سيولة ، ربحية ، تكلفة جارية ، نسب مالية ، قوائم مالية،</p> <p><b>تصنيفات JEL:</b> M41 , M11 , E31 , D24</p>

## مقدمة :

يعد التغيير في الأسعار من أهم المشاكل التي كانت ولا تزال تحضى باهتمام البحث المحاسبي، حيث من المعروف انه لا يوجد حتى الآن مبدأ متفق عليه ولا حتى موقف مهني موحد لمواجهة هذه الظاهرة، ويرجع ذلك إلى أن التغيير في الأسعار هي ظاهرة مركبة وذات جوانب وتأثيرات متعددة. حيث أصبحت عملية مقارنة القوائم المالية المعدة وفق التكلفة التاريخية في ظل الفجوات التضخمية المتكررة بين فترة وأخرى غير صحيحة. إضافة إلى مساوئ ومخاطر إظهار أرباح صورية وتوزيعها ودفع الضرائب في ضوء تلك الأرباح الصورية مما يؤدي إلى اضطراب في قيمة رأس المال. ويعد MIDDLEDITCH أول من أثار مشكلة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1918 ، إذ انه أشار إلى أن القيمة الحقيقية لوحدة النقد لا تقاس بما تساويه لكنها تقاس بما يمكن أن تحصل عليه من سلع وخدمات. وأنها تنخفض عند ارتفاع المستوى العام للأسعار. وفي عام 1936 نشر SWEENY كتاب المحاسبة المستقرة كعمدة لمعالجة التغيير في المستوى العام للأسعار. وفي عام 1961 درس مجلس المبادئ المحاسبية (APB) مشكلة التغيير في المستوى العام للأسعار ونتج عنها بحوث محاسبية رقم 06 التي أوصت بوجود الإفصاح عن تأثير التغيرات في المستوى العام للأسعار (التمييزي و عادل، صفحة 442).

نبعت إشكالية دراستنا من الآثار التي تتركها تغيرات مستويات الأسعار على البيانات المالية المعدة وفق التكلفة التاريخية مما يجعلها مضللة وغير دالة عن واقع المؤسسة. ومدى انعكاس ذلك الأثر النسب المالية المشتقة من تلك القوائم المالية التاريخية.

تمحورت دراستنا حول الفرضيتين التاليتين:

- تبني نماذج القياس المحاسبي الآخذة بالحسبان تغيرات مستويات الأسعار من شأنه التأثير على القوائم المالية.

- تعديل البيانات المالية حسب مستويات الأسعار سيكون له الأثر البالغ على النسب المالية المشتقة من تلك القوائم المالية.

تتبع أهمية الدراسة من خلال دراسة اثر تغيرات مستويات الأسعار على القوائم المالية و بيان اثر ذلك على النسب المالية المشتقة من تلك القوائم.

تهدف الدراسة إلى دراسة مدى تماثل النسب المالية المحسوبة على القيم التاريخية والنسب المالية المستخرجة من القوائم المالية المعدلة حسب مستويات الأسعار.

استخدمنا في دراستنا المنهج الاستقرائي ومن أدواته الوصف والتحليل من خلال العرض النظري للنماذج المستخدمة في الدراسة، ثم محاولة تطبيقه على المؤسسة محل الدراسة و تحليل النتائج.

**المحور الأول : الإطار المفاهيمي لنماذج القياس المحاسبي لاستبعاد آثار تغيرات الأسعار من القوائم المالية**  
فرضية القياس المحاسبي وفق معيار ثبات الوحدة النقدية والتكلفة التاريخية قد يثبت محدوديته؛ خاصة في حالة التغيرات المستمرة في قيمة الوحدة النقدية في حد ذاتها. أو تقلبات في القيمة السوقية للأصول، وهو ما يؤثر في المعلومات المالية المقدمة. فحاسبة التكاليف التاريخية قائمة على فرض ثبات قيمة وحدة القياس النقدي؛ أي أنها تفرض ثبات أسعار السلع والخدمات عبر الفترات المحاسبية. وهذا ما يجعل البيانات المحاسبية المعدة وفق هذا الأساس غير موثوق بها لاتخاذ القرارات المالية الصحيحة. ولذلك ظهرت عدة مبادرات ومحاولات من طرف المفكرين و الأكاديميين والمحاسبين والمنظمات المهنية من أجل تحسين نموذج التكلفة التاريخية أو إيجاد بديل آخر للقياس المحاسبي والذي من شأنه تقادي الانتقادات الموجهة للقياس المحاسبي التقليدي.

### **الفرع الأول : نموذج محاسبة التغير في المستوى العام للأسعار**

يقصد بالتغير في المستوى العام للأسعار زيادة أو نقصان أسعار كل أو غالبية السلع والخدمات التي يتم تبادلها في الاقتصاد ككل، مما يؤدي إلى تغير في القوة الشرائية لوحدة النقد المتعامل بها. فارتفاع الأسعار بصورة عامة تعني التضخم (حنان، 2003، صفحة 60). يتم قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار باستخدام الأرقام القياسية العامة للأسعار. حيث توجد عدة أرقام قياسية عامة يمكن الاعتماد عليها لقياس التغير في المستوى العام للأسعار مثل الرقم القياسي لإجمالي الناتج القومي أو الرقم القياسي لأسعار الجملة أو الرقم القياسي لأسعار التجزئة أو كما يسمى بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (حنان، 2003، صفحة 60).

تعتبر المحاسبة عن اثر التضخم في الحسابات وتعديل فرض ثبات الوحدة النقدية كمعادل عام للسلع والخدمات. تقوم هذه الطريقة على اعتماد تغير المستوى العام للأسعار كمقياسا للتضخم؛ حيث يمكن هذا المقياس من إزالة التضخم من الحسابات والقياس المحاسبي بوحدات نقدية ذات قوى شرائية متجانسة نسبيا. ترتكز هذه الطريقة على تعديل القوائم المالية التاريخية باستخدام الأرقام القياسية التي تعبر عن القوة الشرائية للنقد في تاريخ آخر قائمة مركز مالي.

#### **1. معالجة المستوى العام للأسعار محاسبيا**

أيدت سلسلة الدراسات المحاسبية السادسة عام 1962 وهيئة المبادئ المحاسبية في بيانها الصادر عام 1969 وهيئة معايير المحاسبة المالية 1974 ومعهد المحاسبين القانونيين في كندا عام 1975 ، الرأي بمعالجة أرباح وخسائر المستوى العام للأسعار في قائمة الدخل. حيث لاقى هذا الاقتراح القبول الأوسع من قبل هيئات المحاسبة. ومن أهم اقتراحات سلسلة الدراسات المحاسبية السادسة التي أصدرها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) ما يلي:

- يجب المحافظة على التكلفة التاريخية بهدف الإعداد الأولي للقوائم المالية.
- استعمال قوائم تكميلية للتقرير عن اثر تغير مستوى الأسعار عن طريق السحب إلى الأمام أي بتاريخ آخر ميزانية.

- تعديل القوائم المالية يتم باستخدام الرقم القياسي للأسعار .
  - تنعكس أرباح القوة الشرائية وخسائرها على صافي الربح للفترة المحاسبية المعنية.
  - يمكن تعديل قائمة الدخل عن طريق استخدام الرقم القياسي المتوسط من اجل السنة أو باستخدام الرقم القياسي الربعي إذا كانت العمليات موسمية باستثناء الاستهلاك الذي يعتمد على القيمة المعدلة للأصل.
- يتم سحب القوائم المالية إلى الأمام ، مما يجعلها مقيمة بوحدات نقدية متجانسة مما يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة (القاضي و حمدان، 2007، صفحة 378).

### الفرع الثاني: نموذج محاسبة التكلفة الجارية

بخلاف نموذج التكلفة التاريخية المعدلة والذي يقوم على أساس تعديل وحدة القياس المحاسبي؛ يقوم نموذج التكلفة الجارية على تعديل أساس القياس النقدي لعناصر الموجودات. بمعنى آخر انه يعبر عن اثر التغيرات التي طرأت على قيم عناصر الأصول نتيجة التغيرات في أسعار هذه العناصر وليس تعبيراً عن اثر التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد أو المستوى العام للأسعار . إي أن نموذج التكلفة الجارية قائم على تعديل القياس المستخدم في المحاسبة التاريخية على أساس يعتمد على القيم الجارية للمحاسبة عن قيم الموجودات في المركز المالي وتحديد الربح الدوري. وبذلك فان النموذج يهدف في جوهره إلى الفصل بين الربح من العمليات الناتج عن مقارنة الإيرادات بالتكلفة الجارية بالمواد المستنفذة في إنتاج هذه الإيرادات، وبين مكاسب حياة الموجودات غير النقدية نتيجة ارتفاع أو انخفاض أسعارها في السوق خلال الفترة (السعدي، د.س، صفحة 226).

يعرف نموذج التكلفة الجارية على انه طريقة قياس ونشر المعلومات المتعلقة بالموجودات والمصاريف باستخدام أو بيع هذه المنتجات بأسعارها الجارية أو بقيمتها الاستبدالية بتاريخ إعداد الميزانية العمومية أو بتاريخ البيع أو الاستخدام . وبذلك فهي تمثل كلفة الحصول على نفس الخدمات المتوقعة من استخدام الموجودات المملوكة للمنشأة. ولهذا فهو يركز على قياس الكلفة الجارية لموجودات المنشأة وليس كلفة الاستبدال النظرية، وبذلك فهي مبنية على تقدير التكاليف على ضوء كلفة الحصول على إنتاج نفس الخدمات والمنتجات بنفس التكاليف التشغيلية التي تحتاجها الموجودات الحالية المملوكة من قبل المنشأة. كما أن التكلفة الجارية ليست بالضرورة تعبر عن القيمة الاستبدالية للموجودات الحالية إذ أن استبدال الموجودات الحالية لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التكنولوجية على التكلفة ، وفي بعض الأحيان موجودات المنشأة لا يمكن إحلالها أو استبدالها أو التعويض عنها لأنها قديمة . وفي بعض الحالات الأخرى قد لا تعادل موجودات المنشأة الأموال التي صرفت أو الالتزامات التي أنشئت بواسطتها. بل تمثل الحركة النظرية المبنية على تقدير بماذا كانت المنشأة ستصرفه حالياً للقيام بنفس نشاطها (السعدي، د.س، صفحة 227).

### 1. المفاهيم المرتبطة بمحاسبة التكلفة الجارية

لا يركز أساس التكلفة الجارية على الدخل الاقتصادي فقط ولكن يساعد على تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن حيازة الأصل. ففي ظل المحاسبة وفقا للتكلفة الجارية يمكن إعادة تقويم الأصل خلال الفترة المحاسبية بصرف النظر عن بيعها، وينتج عن هذا الاعتراف بأرباح أو خسائر نتيجة حيازة الأصل. حيث نعاين نوعان من الأرباح أو الخسائر عن الحيازة؛ أرباح أو خسائر محققة وأخرى غير محققة (وصفي ، 2002، صفحة 378).

ففي مجال المحاسبة يمكن استخلاص ثلاث مفاهيم أساسية للقيمة الجارية مبينة في الآتي:

- **القيمة الحالية:** يتم تحديدها عن طرق خصم التدفقات النقدية المتوقعة سواء كانت داخلية أو خارجية خلال فترة زمنية معينة باستخدام معدل العائد الجاري. ويعتبر هذا الأسلوب من أفضل أسس القياس المحاسبي لأنه أدق تعبيراً، لكن يصعب استخدامه في تقويم بعض العناصر التي يصعب التنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية أو الفترة الزمنية لهذه التدفقات، مثل المخزون والعقارات والمعدات.
  - **صافي القيمة القابلة للتحقق:** يطلق على هذا المفهوم ما يعادل القيمة الحالية ، حيث يتم تقديرها عن طريق التنبؤ بسعر بيع الأصل مطروحاً منه التدفقات المتوقعة للتخلص منه. وبذلك فهذا المفهوم يعتمد بصفة أساسية على أسعار البيع كأساس للتقويم والقياس المحاسبي. ولكن يصعب تطبيق هذا المفهوم على معظم الأصول غير الملموسة لأنها عناصر غير قابلة للبيع بصفة مستقلة مثل شهرة المحل والمخزون من مستلزمات الإنتاج ووسائل الإنتاج؛ والتي من المفترض أن الغرض من حيازتها الاستخدام لا البيع. وبذلك فتقويمها بسعر السوق يتفق مع افتراض التصفية ويتنافى مع استمرارية حياة الوحدة الاقتصادية.
  - **التكلفة الاستبدالية:** يعتمد هذا المفهوم بصفة أساسية على أسعار الشراء كأساس للتقويم المحاسبي وبذلك فهو يتسق مع افتراض الاستمرار، ويعكس تكلفة إحلال أصل معين بأصل آخر مماثل له من حيث العمر الاقتصادي والطاقة الإنتاجية وكفاءة التشغيل. وغالبا ما يتم تحديد التكلفة الجارية عن طريق تعديل التكلفة التاريخية باستخدام الأرقام القياسية الخاصة للأسعار (وصفي ، 2002، صفحة 376) .
- يمثل دخل أو خسارة الحيازة الناتجة عن تعديل قيمة الأصول دخل أو خسارة غير محققة وتظهر ضمن عناصر حقوق حملة الأسهم. وعند استخدام هذه الأصول أو بيعها يتحقق دخل أو خسارة الحيازة. بمعنى آخر يتم تحويل ذلك الجزء من دخل أو خسارة الحيازة المرتبطة بالمستخدم والمباع من الأصول غير النقدية ؛ من دخل أو خسارة الحيازة غير المحققة وإظهاره في قائمة الدخل (عبد العال و سرايا، 1999، صفحة 158).

## 2. أسس طريقة التكلفة الجارية

يقوم نموذج التكلفة الجارية على مجموعة من الأسس نذكر منها:

❖ يقتصر التعديل على الأصول غير النقدية، لذلك لا تظهر في محاسبة القيمة الجارية مكاسب وخسائر القوة الشرائية العامة للبنود النقدية.

❖ تعتبر مكاسب وخسائر حيازة البنود غير النقدية التي تعترف بها محاسبة القيمة الجارية؛ مؤشرا هاما لتقييم كفاءة الأداء الإداري خاصة في مجال المضاربة على أسعار الأصول.

- ❖ لا تمثل مكاسب وخسائر حيازة البنود غير النقدية قيمة حقيقية ما لم يراعى عند قياسها اثر التغير في المستوى العام للأسعار لتجنب أخطاء القياس من خلال مراعاة التغير في المستوى العام للأسعار (وادي، 2006، صفحة 91).
- ❖ تقييم موجودات الوحدة الاقتصادية وتحديد الدخل الدوري لها باستخدام القيم الجارية في القياس المحاسبي يحقق المحافظة على رأس المال من الناحية النقدية والاقتصادية.
- ❖ كما أن استخدام القيم الجارية في المحاسبة عن الأصول يعني الاستفادة من الطاقة الإنتاجية لهذه الأصول والمحافظة عليها في نهاية الفترة كما كانت عليه في بداية الفترة بالإضافة إلى تمكين الوحدة المحاسبية من الحصول على الأصول المملوكة في بداية الدورة (القاضي وحمدان، 2007، صفحة 401)
- ❖ استخدام محاسبة تغيرات المستوى النسبي للأسعار وليس المستوى الخاص للأسعار كأساس للتعديل ينتج مكاسب وخسائر حيازة حقيقية . حيث يعرف هذا النموذج بمحاسبة القيم الجارية المعدلة وفق تغيرات المستوى العام للأسعار (حنان، 2003، صفحة 113).
- يتطلب مفهوم المحافظة على الطاقة الإنتاجية لرأس المال، استخدام القيم الجارية في تقييم أصول وخصوم المنشأة وتحديد الدخل الدوري. لإعداد القوائم المالية على أساس التكلفة الجارية من الضروري التفرقة بين البنود النقدية وغير النقدية. البنود النقدية تكون محددة وفق تكلفتها الجارية فلا يلزم تعديلها. أما البنود غير النقدية فيجب تعديلها في نهاية السنة، فالتكلفة الجارية لهذه البنود تميل للتغير مع الزمن (كيسو و ويجانت، 1999، صفحة 254). وغالبا ما تستخدم أرقام قياسية خاصة للأسعار في تحديد التكاليف الجارية للمفردات. حيث تختلف هذه الطريقة عن التكلفة التاريخية المعدلة في أنها تقتضي تطبيق القيمة الجارية للموجودات غير النقدية وفق الأسعار الخاصة وليس وفق المستوى العام للأسعار (القاضي وحمدان، 2007، صفحة 281).

### المحور الثاني : تعديل القوائم المالية للشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء وحدة ادرار حسب مستويات الأسعار) الخاصة والعامة) لسنتي 2018 و2019

- تعتبر القوائم المالية من الوسائل الأساسية للاتصال بالأطراف المهمة بأنشطة الوحدة. والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج . (بحيدة و فودو، 2019، صفحة 114)
- سنقوم بتعديل قائمتي الدخل والمركز المالي للشركة وفق الأرقام القياسية العامة والخاصة المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات. ونظرا لان معظم أصول المؤسسة يتم اقتناؤها اعتمادا على الاستيراد استخدمنا الرقم القياسي الودوي عند الاستيراد (Import Unit) (Indices de valeurs unitaires à l'importation) (Value Indices) . لأنه في اعتقادنا يكون الأنسب للتعبير عن تغيرات أسعار أصول الشركة.
- الفرع الأول: تعديل قيمة الأصول الثابتة و الاهتلاكات للشركة خلال سنوات الدراسة

نقوم بتعديل القيم التاريخية للأصول الثابتة و الإهلاكات باستعمال الأرقام القياسية العامة . وفيما يخص الشركة محل الدراسة قمنا بحصر فقط التثبيتات غير المهتلكة كليا لتكون معنية بعملية التعديل . فقيمة الأصول الثابتة تعدل وفق العلاقة التالية (حنان، 2003، صفحة 91):

القيمة التاريخية المعدلة = القيمة التاريخية x (الرقم القياسي في تاريخ إعداد القوائم المالية ÷ الرقم القياسي العام في تاريخ نشأة البند

جدول 01 : قيم مجموع التثبيتات للشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء وحدة ادرار وحدة دج

البيان	العدد	قيمة تاريخية	ق. معدلة وفق الأرقام القياسية العامة	قيمة معدلة وفق الأرقام القياسية خاصة
<b>تثبيتات سنة 2018</b>				
مجموع التثبيتات	4264	22 764 530 940.78	29 190 250 555.52	28 923 948 377.94
مج. اهتلاك تثبيات	4264	2 366 455 774.03	2 895 595 756.65	2 884 042 518.46
<b>تثبيتات سنة 2019</b>				
مجموع التثبيتات	5196	22 945 122 854.38	28 962 790 975.52	30 715 656 569.30
مج. اهتلاك تثبيات	5196	1 473 215 242.65	2 001 279 175.31	2 114 536 493.82

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المؤسسة والأرقام القياسية

الفرع الثاني: تعديل تكلفة المخزون للشركة خلال سنوات الدراسة

تقيم المؤسسة مخزوناتهما وفق طريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO) وبالتالي فالمخزون في نهاية الفترة يكون اقرب إلى حد ما من التكلفة الجارية. فلمعرفة قيمة البضاعة المباعة والمواد الأولية المستهلكة يجب تعديل قيمة المخزون في نهاية الفترة، المخزون في بداية الفترة، مشتريات الفترة، بالاعتماد على الأرقام القياسية العامة أو الخاصة.

فقيمة المخزون أول المدة تعدل قيمتها بالضرب في الرقم القياسي نهاية السنة مقسوما على الرقم القياسي في بداية السنة.

أما الجزء المباع من المشتريات فيعدل وفق المعامل التالي: الرقم القياسي في نهاية السنة ÷ متوسط الرقم القياسي خلال السنة.

ونفس العلاقة يمكن أن نعدل بها قيمة المخزون نهاية الفترة والمشتريات (القاضي و حمدان، 2007، صفحة 383).

**جدول 02: التكلفة الإجمالية لمجموع المخزونات التاريخية والمعدلة للشركة**

المخزون	قيمة تاريخية	ت.مع. ار. قياسية عامة	ت.مع.ار. قياسية خاصة
<b>سنة 2018</b>			
مخزون أول	363 269 695.41	392 874 016.94	387 585 354.76
مشتريات	43 961 891.25	44 239 691.51	37 668 521.48
مخزون نهائي	236 419 613	237 913 575.50	231 015 895.69
استهلاك	170 811 973.66	199 200 132.65	194 318 412.78
<b>سنة 2019</b>			
مخزون أول	236 171 860.25	237 146 865.96	292 103 677.32
مشتريات	242 244 056.18	242 813 149.50	177 505 388.68
مخزون نهائي	232 291 731.73	232 837 426.45	231 608 527.38
استهلاك	246 124 202.70	247 122 589.01	237 988 546.18

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المؤسسة المتعلقة بالمخزون

**الفرع الثالث: حساب مكاسب أو خسارة القوة الشرائية لحيازة الأصول والخصوم النقدية**

لحساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية لحيازة الأصول والخصوم النقدية لسنة 2016 . أولا يجب حساب

صافي المركز النقدي في بداية الفترة، ثم نقوم بتعديل كافة البنود النقدية بمعامل تعديل يساوي إلى:

الرقم القياسي في نهاية العام ÷ الرقم القياسي في تاريخ نشأة البند .

**جدول 03: حساب إجمالي مكاسب القوة الشرائية العامة**

البيان	تكلفة تاريخية	تكلفة معدلة
<b>سنة 2018</b>		
صافي المركز النقدي بداية الفترة (أصول نقدية-خصوم نقدية)	742 557 092,05	803 071 082,57
الإيرادات النقدية خلال الفترة	2 556 187 570,72	2 572 340 414,77
الاستخدامات النقدية خلال الفترة	1 836 476 449,30	1 848 081 355,79
صافي البنود النقدية نهاية الفترة	1 462 268 213,47	1 527 330 141,55
مكاسب القوة الشرائية العامة		65 061 928,08
<b>سنة 2019</b>		
صافي المركز النقدي بداية الفترة	-881 086 871.65	-885 236 417.36
الإيرادات النقدية خلال الفترة	2 977 697 990.55	2 984 693 365.63
الاستخدامات النقدية خلال الفترة	2 521 459 550.81	2 527 383 104.81
صافي البنود النقدية نهاية الفترة	-424 848 431.91	-427 926 156.54
خسائر القوة الشرائية العامة		-3 077 724.63

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على حنان، 2003، ص 102 و الأرقام القياسية المنشورة

#### الفرع الرابع: حساب إجمالي مكاسب الحيابة للأصول غير النقدية

إن تقييم الأصول والالتزامات حسب مدخل أسعار الدخول الجاري تعطي مكاسب وخسائر حيابة ناتجة عن تغير أسعار دخول تلك العناصر خلال الفترة المحاسبية. وعلى العموم توجد ثلاث معالجات بديلة لمكاسب وخسائر الحيابة الحقيقية:

- اعتبار مكاسب أو خسائر الحيابة الحقيقية الخاصة بالفترة؛ سواء كانت محققة أو غير محققة ، تسويات لرأس المال بقائمة المركز المالي وبالتالي لا تعتبر من عناصر الدخل الدوري . وينتج عن هذه المعالجة مفهوم الدخل القابل للتوزيع.
- اعتبار مكاسب أو خسائر الحيابة الحقيقية أو المحققة فقط من مكونات الدخل الدوري. تتسق هذه المعالجة مع مفهوم الدخل على انه الدخل المحقق.
- اعتبار مكاسب أو خسائر الحيابة الحقيقية الخاصة بالفترة، سواء كانت محققة أو غير محققة؛ من مكونات الدخل الدوري. وهو ما يتسق مع مفهوم الدخل بأنه الدخل القابل للتحقق. حيث يعتبر هذا المفهوم الأكثر اقترابا من المفهوم الاقتصادي؛ وذلك لأنه يعترف بمكاسب أو خسائر الحيابة للفترة بالكامل وفي حينها ضمن عناصر الدخل الدوري ولذلك يعرف هذا المفهوم أيضا بالدخل الاقتصادي (الشيرازي، 1990، صفحة 496). ولذلك يمكن تصنيف مكاسب أو خسائر الحيابة ضمن قائمة الدخل، لان توزيعها لا يضر برأس المال الأصلي. وتؤيد أدبيات المحاسبة هذا المفهوم الأخير لرأس المال والمعالجة المحاسبية الناجمة عنه لسببين:

❖ تمثل مكاسب الحيابة وفيات قابلة للتحقيق. فالمنشأة في وضع أفضل لان استبدال أصل مكافئ بالأصل الموجود كان سيكلف أكثر من القيمة التاريخية للأصل الموجود حاليا لو تمت عملية الاستبدال. لهذا فان المنشأة أمام وفيات تكاليف.

❖ إن التغيرات في تكلفة الاستبدال يمكن أن ينظر إليها كبديل للتغيرات في صافي القيمة البيعية القابلة للتحقيق أو القيمة الرأسمالية.

لذلك فان مكاسب الحيابة تمثل زيادات في الإيرادات المتوقعة من استخدام أو بيع الأصل في المستقبل (حنان، 2003، صفحة 131).

جدول 04: حساب إجمالي مكاسب الحيازة للأصول غير النقدية

البيان	قيمة تاريخية	ق. معدلة بالأرقام القياسية الخاصة	مكاسب حيازة محققة	مكاسب حيازة غير محققة
<b>سنة 2018</b>				
مج. التثبيتات	22 764 530 940.78	28 923 948 377.94		6 159 417 437.16
مج. الاهتلاكات	2 366 455 774.03	2 884 042 518.46	517 586 744.43	
مخزون نهائي	236 419 613	231 015 895.69		-5 403 717.31
مخزون مستهلك	170 811 973.66	194 318 412.78	23 506 439.12	
<b>مجموع مكاسب الحيازة</b>			<b>541 093 183.55</b>	<b>6 154 013 719.85</b>
<b>سنة 2019</b>				
مج. التثبيتات	22 945 122 854.38	30 715 656 569.30		7 770 533 714.92
مج. الاهتلاكات	1 473 215 242.65	2 114 536 493.82	641 321 251.17	
مخزون نهائي	232 291 731.73	231 608 527.38		-683 204.35
مخزون مستهلك	246 124 202.70	237 988 546.18	-8 135 656.52	
<b>مجموع مكاسب الحيازة</b>			<b>633 185 594.65</b>	<b>7 769 850 510.57</b>

المصدر: من إعداد الباحثان

الفرع الخامس: تعديل قائمة الدخل للشركة في سنوات الدراسة

يحسب الدخل في القائمة المعدلة بالأرقام القياسية العامة وفق قاعدة تحقق الإيراد والربح عند البيع، ومن الطبيعي أن يختلف الربح المعدل عن الربح التاريخي. حيث يتطلب تعديل قائمة الدخل تعديل كل بنودها في نهاية السنة عن طريق ضرب بنودها بمعامل التعديل التالي: الرقم القياسي العام في نهاية السنة على الرقم القياسي العام في تاريخ نشأة البند (القاضي و حمدان، 2007، صفحة 379). لكن محاسبة التكلفة الاستبدالية أضافت إلى ذلك مكاسب الحيازة. وبذلك تتخلى عن قاعدتي تحقق الإيراد والحيطة والحذر، لأنها تعترف بالأرباح عند استحقاقها وليس عند تحققها فقط (حنان، 2003، صفحة 132). ووفق محاسبة تكلفة الاستبدال ينبغي أن تظهر مكاسب وخسائر الحيازة في قائمة الدخل الاستبدالي (حنان، 2003، صفحة 116).

جدول 05: قائمة الدخل (المختصرة) التاريخية والمعدلة لسنة 2018 دج

البيان	مبلغ تاريخي	تكلفة تاريخية معدلة	تكلفة استبدالية
إنتاج السنة	2 547 667 795,42	2 563 766 802,03	2 547 667 795,42
استهلاك السنة المالية	-2 489 170 031,26	-2 532 208 162,18	-2 528 188 646,57
<b>القيمة المضافة للاستغلال</b>	<b>58 497 764,16</b>	<b>31 558 639,85</b>	<b>19 479 148,85</b>
أعباء المستخدمين	-418 529 420,61	-421 174 156,29	-418 529 420,61
الضرائب والرسوم	-2 079 670,01	-2 092 811,68	-2 079 670,01
<b>إجمالي فائض الاستغلال</b>	<b>-362 111 326,46</b>	<b>-391 708 328,12</b>	<b>-401 129 941,77</b>
المنتجات العملياتية الأخرى	8 550 530,73	8 604 562,52	8 550 530,73
الأعباء العملياتية الأخرى	-678 642,58	-682 931,00	-678 642,58
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	-2 366 455 774,03	-2 895 595 756,65	-2 884 042 518,46
<b>النتيجة العملياتية</b>	<b>-2 720 695 212,34</b>	<b>-3 279 382 453,25</b>	<b>-3 277 300 572,08</b>
<b>النتيجة المالية</b>	<b>-1,15</b>	<b>-1,16</b>	<b>-1,15</b>
النتيجة العادية قبل الضرائب	-2 720 695 213,49	-3 279 382 454,41	-3 277 300 573,23
الضرائب على النتائج			
<b>النتيجة الصافية للأنشطة</b>	<b>-2 720 695 213,49</b>	<b>-3 279 382 454,41</b>	<b>-3 277 300 573,23</b>
مكاسب القوة الشرائية العامة		65 061 928,08	-
مكاسب حيازة محققة			541 093 183,55
مكاسب حيازة غير محققة			6 154 013 719,85

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المؤسسة

جدول 06: قائمة الدخل التاريخية والمعدلة لسنة 2019 دج

البيان	قيمة تاريخية	قيمة معدلة	قيمة استبدالية
إنتاج السنة	2 936 657 365,39	2 943 556 325,53	2 936 657 365,39
استهلاك السنة المالية	-1 962 517 306,06	-1 967 587 071,00	-1 969 932 982,05
<b>القيمة المضافة للاستغلال</b>	<b>974 140 059,33</b>	<b>975 969 254,53</b>	<b>966 724 383,34</b>
أعباء المستخدمين	-549 077 819,72	-550 367 744,12	-549 077 819,72
الضرائب والرسوم	-11 460 037,19	-11 486 959,75	-11 460 037,19
<b>إجمالي فائض الاستغلال</b>	<b>413 602 202,42</b>	<b>414 114 550,66</b>	<b>406 186 526,43</b>
المنتجات العملياتية الأخرى	22 386 121,78	22 438 712,51	22 386 121,78
الأعباء العملياتية الأخرى	-2 245 494,36	-2 250 769,60	-2 245 494,36
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	-1 473 215 242,65	-2 001 279 175,31	-2 114 536 493,82
استرجاعات عن نواقص القيمة	18 654 503,38	18 698 327,59	18 654 503,38
<b>النتيجة العملياتية</b>	<b>-1 039 472 412,81</b>	<b>-1 566 976 681,74</b>	<b>-1 688 209 339,97</b>

-1 688 209 339,97	-1 566 976 681,74	-1 039 472 412,81	النتيجة العادية قبل الضرائب
			الضرائب على النتائج
-1 688 209 339,97	-1 566 976 681,74	-1 039 472 412,81	النتيجة الصافية للأنشطة
	-3 077 724,63		خسائر القوة الشرائية العامة
633 185 530,65			مكاسب حيازة محققة
7 769 637 822,41			مكاسب حيازة غير محققة

المصدر: من إعداد الباحثان

جدول 07: قائمة المركز المالي التاريخية والمعدلة للشركة في سنة 2018 دج

القيمة الاستبدالية	القيمة المعدلة	القيمة التاريخية	الأصول
5 129,99	5 730,32	4 704,80	التثبيتات المعنوية
28 911 123 088,27	29 177 162 054,73	22 751 724 362,02	التثبيتات العينية
12 170 159,68	12 228 663,05	12 151 873,96	التثبيتات الجاري انجازها
650 000,00	654 107,42	650 000,00	التثبيتات المالية
<b>28 923 948 377,94</b>	<b>29 190 050 555,52</b>	<b>22 764 530 940,78</b>	مجموع الأصول غير الجارية
231 015 895,69	234 327 184,91	232 855 742,62	المخزونات
147 021 797,38	147 021 797,38	147 021 797,38	الحقوق والاستخدامات
747 224 078,12	747 224 078,12	747 224 078,12	الأموال الجاهزة
<b>1 125 261 771,19</b>	<b>1 128 573 060,41</b>	<b>1 127 101 618,12</b>	مجموع الأصول الجارية
<b>30 049 210 149,13</b>	<b>30 318 623 615,93</b>	<b>23 891 632 558,90</b>	مجموع الأصول
الخصوم			
القيمة الاستبدالية	القيمة المعدلة	القيمة التاريخية	الخصوم
-29 936 429,74	-30 125 601,49	-29 936 429,74	الترحيل من جديد
<b>6 157 577 590,23</b>	<b>6 287 235 607,99</b>	<b>-288 753 883,38</b>	نتائج رهن التخصيص
22 001 859 299,80	22 140 891 586,05	22 001 859 299,80	حساب الربط بين الوحدات
<b>28 129 500 460,29</b>	<b>28 398 001 592,55</b>	<b>21 683 168 986,68</b>	مجموع رأس المال الخاص
<b>144 376 941,69</b>	<b>145 289 276,23</b>	<b>144 376 941,69</b>	مجموع الخصوم غير الجارية
<b>1 775 332 747,15</b>	<b>1 775 332 747,15</b>	<b>2 064 086 630,53</b>	مجموع الخصوم الجارية
<b>30 049 210 149,13</b>	<b>30 318 623 615,93</b>	<b>23 891 632 558,90</b>	مجموع الخصوم

المصدر : من إعداد الباحثان

جدول 08: قائمة المركز المالي التاريخية والمعدلة للشركة في سنة 2019 د ج

الأصول	القيمة التاريخية	القيمة المعدلة	القيمة المعدلة
التثبيبات العينية	22 900 349 339,50	28 932 871 842,64	30 670 563 995,18
التثبيبات الجاري انجازها	14 924 504,96	14 959 566,44	15 030 858,04
<b>مجموع الأصول غير الجارية</b>	<b>22 915 273 844,46</b>	<b>28 947 831 409,08</b>	<b>30 685 594 853,22</b>
المخزونات	232 291 713,73	232 837 426,45	231 608 527,38
الحقوق والاستخدامات	36 550 579,77	36 550 579,77	36 550 579,77
الأموال الجاهزة	73 393 579,15	73 393 579,15	73 393 579,15
<b>مجموع الأصول الجارية</b>	<b>342 235 872,65</b>	<b>342 781 585,37</b>	<b>341 552 686,30</b>
<b>مجموع الأصول</b>	<b>23 257 509 717,11</b>	<b>29 290 612 994,45</b>	<b>31 027 147 539,52</b>
<b>الخصوم</b>			
الخصوم	القيمة التاريخية	القيمة المعدلة	القيمة الاستبدالية
الترحيل من جديد	-43 238 971,16	-43 340 550,58	-43 238 971,16
<b>نتائج رهن التخصيص</b>	<b>-1 093 164 261,94</b>	<b>4 520 315 444,52</b>	<b>6 314 789 637,77</b>
حساب الربط بين الوحدات	23 618 609 040,17	23 674 095 200,80	23 618 609 040,17
<b>مجموع رأس المال الخاص</b>	<b>22 482 205 807,07</b>	<b>28 151 070 094,74</b>	<b>29 890 159 706,78</b>
<b>مجموع الخصوم غير الجارية</b>	<b>180 841 961,35</b>	<b>181 693 650,34</b>	<b>180 841 961,35</b>
<b>مجموع الخصوم الجارية</b>	<b>956 145 871,39</b>	<b>957 849 249,37</b>	<b>956 145 871,39</b>
<b>مجموع الخصوم</b>	<b>23 257 509 717,11</b>	<b>29 290 612 994,45</b>	<b>31 027 147 539,52</b>

المصدر: من إعداد الباحثان

يهدف تعديل قائمة المركز حسب تغيرات مستويات الأسعار إلى إظهار المركز المالي الحقيقي للمنشأة بعد استبعاد اثر التغيرات السعرية العامة أو الخاصة من القوائم المالية باستخدام الأرقام القياسية للأسعار. فعلمية التعديل تبرز مدى قدرة الشركة على المحافظة على رأسمالها المستثمر حسب المفهوم المالي و الاقتصادي للمحافظة على رأس المال. فملاحظ من البيانات السابقة انه كان لعملية تعديل قائمة المركز المالي الأثر الايجابي على قيمة التثبيبات و المخزونات على وجه الخصوص، وهو ما انعكس أثره مباشرة في المجموع الكلي للأصول في قائمة المركز المالي للشركة. وهذا ما يفسر اثر تغيرات مستويات الأسعار على قائمة المركز المالي للمنشأة الاقتصادية. ويسمح تعديل القوائم المالية كذلك بفصل الدخل عن التشغيلي عن الأرباح المحصلة من حيازة الأصول غير النقدية أو أرباح القوة الشرائية العامة للنقود .

## المحور الثالث: انعكاسات التغير في مستويات الأسعار على دلالة المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية

آثار التغير في مستويات الأسعار على المؤشرات المالية مستمدة من أثارها على القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية (التميمي و عادل، صفحة 449).

وتختلف وتتعدد مجموع النسب والمؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية على حسب الغرض من التحليل بما يخدم مصالح مستخدمي البيانات المالية سواء كانت لأغراض تقييم السيولة أو الربحية . وعادة تصنف هذه النسب إلى أربع مجموعات متمثلة في:

- نسب السيولة Liquidity Ratios
- نسب النشاط Activity Ratios:
- نسب النمو Growth Ratios
- نسب الربحية Profitability Ratios: تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسة . فهي تبين قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات وتعظيم الربحية (التميمي و عادل، صفحة 465).

و سنكتفي في بحثنا هذا بالتعرض للبعض منها.

### الفرع الأول: عرض النسب المالية التي تناولتها الدراسة

1. **نسبة التداول Current Ratio**: تعتبر نسبة التداول مؤشرا يبين قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها في الأجل القصير عن طريق مقارنة الموجودات المتداولة بالمطالب المتداولة (ابو عواد، 1991، صفحة 34). فهي تقيس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال موجوداتها المتداولة. وتحسب وفق العلاقة التالية (التميمي و عادل، صفحة 463): نسبة التداول = الموجودات المتداولة ÷ المطالب المتداولة.

ونسبة التداول المقبولة عموما هي 02 مرة.

2. **نسبة السيولة السريعة Quick Ratio**: تقيس هذه النسبة سيولة الشركة قصيرة الأجل بعد تنزيل الموجودات الأقل سيولة منها. وتعد مقياسا أكثر تشددا لسيولة الوحدة الاقتصادية من نسبة التداول لأنها تستبعد الأصول الأقل سيولة ( المخزون + مصاريف مدفوعة مسبقا). وتحسب وفق العلاقة التالية (التميمي و عادل، صفحة 464):

نسبة السيولة السريعة = الموجودات المتداولة - ( المخزونات + مصاريف مدفوعة مسبقا ) ÷ المطالب المتداولة. ومتوسط معدل السيولة السريعة الجيد هو 01 مرة.

### 3. **معدل دوران المخزون Inventory Turnover**

يشير إلى قدرة المنشأة على تدوير مخزوناتاها . إي إلى إي مدى مجود مخزون سلعي راكد (ابو عواد، 1991، صفحة 34). وبالتالي فهو يقيس كفاءة نشاط الشراء والتخزين. ويحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة ÷ متوسط المخزون

متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) ÷ 2.

4. نسبة مجمل الربح إلى المبيعات : تبين كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات (التميمي و عادل، صفحة 466).

حيث أن مجمل الربح يساوي إلى طرح تكلفة البضاعة المباعة من صافي المبيعات. وبالتالي مجمل الربح = مجموع الإيرادات - مصاريف النشاط الجاري. (عباس و عبد، 2012، صفحة 259)

5. نسبة العائد على حقوق الملكية :

يقيس العائد على حقوق الملكية العائد المحقق من استثمار أموال المالكين، ويكشف عن أداء الإدارة. فارتفاعه يشير إما إلى كفاءة الإدارة أو دليل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية. أما انخفاضه يؤشر إلى تمويل متحفظ بالقروض (التميمي و عادل، صفحة 467).

ومن حيث الدلالة يوضح العائد على حقوق الملكية قيمة العائد الذي تحصل عليه المؤسسة من خلال استثمار وحدة واحدة من حقوق الملكية

6. نسبة العائد على الاستثمار أو الموجودات Return On Investment

يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في تشغيل موجوداتها من أجل توليد الأرباح الصافية (الصبيحي و محمد راضي، 2019، صفحة 106). فهو يعتبر من أهم المؤشرات التحليلية التي تستخدم لتقييم الأداء في شركات الأعمال والتي تهتم الإدارة والملاك والمستثمرين. ويسمى أيضا بالقابلية الإيرادية فهو يعبر عن ربحية الدينار الواحد المستثمر داخل المؤسسة. ويحسب وفق العلاقة التالية (الزبيدي، 2004، صفحة 204):

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح قبل الضريبة ÷ مجموع الموجودات التشغيلية.

7. مؤشر الرافعة المالية Financial Leverage Index

يعتبر تأثيرها ايجابيا على المركز المالي للمنشأة عندما يكون مؤشر الرافعة المالية يزيد عن الواحد الصحيح ويحسب وفق العلاقة التالية (ابو عواد، 1991، صفحة 34):

مؤشر الرافعة المالية = العائد على حقوق الملكية ÷ العائد على إجمالي الموجودات

الفرع الثاني: النسب المالية التاريخية والمعدلة حسب مستويات الأسعار للشركة خلال سنوات الدراسة

1. حساب مختلف النسب بالمالية التاريخية والمعدلة

يمكن إيجاز مختلف النسب المتعرض لها خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول 09 : نسب تحليل السيولة والربحية للشركة خلال سنوات الدراسة

سنة 2018				
البيان	الصيغة	تاريخية	معدلة	استبدالية
نسبة التداول ( مرة )	موجودات متداولة ÷ مطالبات متداولة	0,63	0,64	0,63
نسبة السيولة السريعة ( مرة )	(م.متداولة - مخزونات) ÷ مطالبات متداولة	0,08	0,08	0,08
معدل دوران المخزون (دورة)	تكلفة المخزون المستهلك ÷ متوسط المخزون	0,57	0,63	0,63
نسبة مجمل الربح إلى المبيعات	مجم الربح ÷ المبيعات	-1,07	-1,28	-1,29
نسبة العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل ÷ حقوق الملكية	-0,13	-0,12	-0,12
نسبة العائد على الاستثمار	الربح قبل الضريبة ÷ إجمالي التثبيات	-0,12	-0,11	-0,11
الرافعة المالية	إجمالي الأصول ÷ إجمالي حقوق الملكية	1,10	1,07	1,07
الرافعة المالية	العائد على ح. ملكية ÷ العائد على إجمالي الموجودات	1,10	1,07	1,07
سنة 2019				
البيان	الصيغة	تاريخية	معدلة	استبدالية
نسبة التداول (مرة)	موجودات متداولة ÷ مطالبات متداولة	0,36	0,36	0,36
نسبة السيولة السريعة (مرة)	(م.متداولة - مخزونات) ÷ مطالبات متداولة	0,11	0,11	0,11
معدل دوران المخزون (دورة)	تكلفة المخزون المستهلك ÷ متوسط المخزون	1,05	1,05	0,91
نسبة مجمل الربح إلى المبيعات	مجم الربح ÷ المبيعات	-0,35	-0,53	-0,57
نسبة العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل ÷ حقوق الملكية	-0,05	-0,06	-0,06
نسبة العائد على الاستثمار	الربح قبل الضريبة ÷ إجمالي التثبيات	-0,05	-0,05	-0,06
الرافعة المالية	إجمالي الأصول ÷ إجمالي حقوق الملكية	1,03	1,04	1,04
الرافعة المالية	العائد على ح. ملكية ÷ العائد على إجمالي الموجودات	1,03	1,04	1,04

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجداول السابقة

## 2. تحليل النتائج المتحصل عليها

يمكن القول من خلال النسب المتحصل عليها أن نسبة التداول لم تتأثر بالتغير في مستويات الأسعار وفق النموذجين المستخدمين وظلت ثابتة في مستوياتها في السنتين، رغم التغير في منهج القياس المستعمل. ومن خلال حساب نسبة التداول لسنتي 2018 و 2019 نلاحظ أن النسبة في سنة 2018 تفوق النسبة في سنة 2019 ، وبالرغم من ذلك تبقى المؤسسة تغطي التزاماتها قصيرة الأجل بالموجودات طويلة الأجل مما قد ينجر عنه عدم قدرة المنشأة على الوفاء بديونها قصيرة الأجل ؛ هذا اعتمادنا نسبة التداول كمؤشر للتقييم.

غالبا لا تتأثر نسبة السيولة السريعة بارتفاع مستويات الأسعار لأنها تحسب بعد استبعاد المخزون السلعي من الموجودات المتداولة. وهو ما يفسر ثبات النسبة خلال السنتين. والملاحظ كذلك من الجداول أعلاه وجود تحسن ولو طفيف في نسب السيولة السريعة في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018. ومع ذلك تبقى

المؤسسة تعاني من خطر السيولة، إي إمكانية الوقوع في مشكل عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

من خلال الجدول أعلاه أيضا ومن خلال احتساب معدل دوران المخزون يتضح أن المؤسسة لا تنتهج مبدأ تدوير المخزون السلعي لعدة مرات في السنة وغالبا يبقى المخزون لمدة أكثر من السنة وهذا ما شوهد من خلال معطيات سنة 2018 ، رغم تحسن المؤشر في سنة 2019 والذي بلغ الدورة الواحدة. وكذلك الملاحظ من خلال الجدولين السابقين أن المعدل لم يختلف كثيرا خلال السنتين إذا اعتمدنا احد النموذجين المعتمدين للتعبير عن تغير مستويات الأسعار، إي أن المعدل لم يسجل فروقات كبيرة إلا في سنة 2019 عند اعتماد منهج التكلفة الجارية انخفض معدل دوران المخزون.

من البديهي كذلك أن تكون نسب الربحية سالبة إذا كان الدخل سالبا. وهو ما يبين عدم الكفاءة في إدارة عناصر التكلفة. وبالتالي يمكن القول أن عناصر تكلفة المنتج المباع تفوق الإيراد المحصل من بيعه. رغم أن هذه النسبة اختلفت عند تغيير نموذج القياس .

ومن خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يتبع النتيجة السالبة في الإشارة وبالتالي و من خلال اعتماد هذا المؤشر للتقييم نقول أن استثمار حقوق الملكية لم يحقق عائد خلال السنتين رغم التغيير في طريقة القياس.

كذلك نلاحظ أن مؤشر الرافعة المالية شهد انخفاضا في نسبه بنفس القيمة في سنة 2018 عند استخدام نموذجي التكلفة التاريخية المعدلة ونموذج التكلفة الجارية على حد سواء. نفس الملاحظة يمكن استخدامها للتعليل على سنة 2019 ولكن بالعكس؛ إي أن المؤشر شهد ارتفاعا ولو طفيف في نسبه.

من الملاحظ كذلك انه لا توجد فروق كبيرة ذات دلالة في نسبة العائد على الاستثمار حتى في ظل استخدام نموذجي التكلفة التاريخية المعدلة ونموذج التكلفة الجارية للقياس المحاسبي خلال سنتي الدراسة.

ومن خلال الجداول نقول أيضا أن اثر الرافعة المالية اكبر من الواحد خلال السنتين وبالتالي فان اثر الرافعة المالية على المركز المالي للمؤسسة يعد ايجابيا. إي أن الرافعة المالية تعمل إيجابا لصالح الشركة من حيث إمكانية زيادة الأرباح نتيجة المتاجرة على الملكية بغض النظر عن المصدر المستخرجة منه. ومنه نقول أن الشركة تعتمد على الديون لشراء الأصول ولكن بصفة عقلانية غير محفوفة بالمخاطر. كذلك من الملاحظ أن النسبة في سنة 2018 شهدت تغييرا كبيرا مقارنة بسنة 2019 عند احتسابها وفق القيم المعدلة وفق التكلفة التاريخية أو الجارية. نتاجا للتغير الحادث في صافي الدخل بعد استبعاد آثار التغير في مستويات الأسعار.

## خاتمة :

المعلومات المالية المستمدة من للقوائم المالية المعدة وفق التكلفة التاريخية هي معلومات غير ملائمة لاتخاذ القرارات؛ وذلك لكونها غير معبر عنها بوحدة السيطرة والتحكم السلعي. فهي تتجاهل تغيرات القيم في كل من النقود وسوق المدخلات وسوق المخرجات. إي أنها لا تعكس التغيرات في كل من المستوى العام والخاص للأسعار. وبذلك استمدت محاسبة مستويات الأسعار أهميتها بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية. فهي تساعد مستخدمي المعلومات المالية والمحاسبية على مقارنة القوائم المالية المختلفة أو لدورات مختلفة مما يسمح باتخاذ القرارات الملائمة. وان اعتمادها يحقق جانبا من موضوعية القياس فيما يتعلق بترجمة الواقع الاقتصادي لأنها تؤدي إلى تخفيض الربح في فترة ارتفاع مستويات الأسعار.

كما أن تعديل البيانات المالية وفق مستويات الأسعار يساهم في المحافظة على رأس المال، (النقدي أو المادي) وبالتالي المحافظة على الطاقة التشغيلية لرأس المال. كما أن بنود القوائم المالية المعدلة تظهر بقيم اقرب إلى القيم الحقيقية. حيث يمثل الربح في قائمة الدخل المعدلة المبلغ الممكن توزيعه دون المساس برأس المال إي يمثل الدخل بعد استبعاد آثار تغيرات الأسعار منه. في حين تشكل مكاسب وخسائر القوة الشرائية وكذا مكاسب بالحيازة للأصول غير الجارية عنصرا مبهما من حيث الدلالة ، وجدلية اعتمادها كمصدر للتمويل. ومن خلال استعراض جميع النسب المالية التي قمنا بحسابها للوقوف على مدى تباين نسبها الناتج عن تغير مستويات الأسعار من سنة إلى أخرى ؛ يتضح عدم وجود اختلافات كبيرة ذات دلالة بين النسب المحسوبة وفق التكلفة التاريخية والنسب المحسوبة وفق القيم المعدلة حسب التغير في مستويات الأسعار. إلا فيما يخص نسب الربحية التي يكون التأثير ظاهرا في نسبها وهذا ناتجا لاستبعاد أرباح القوة الشرائية العامة أو أرباح الحيازة من مجموع الدخل.

وكحوصلة لما سبق يمكن أن نقول أن آثار التغير في مستويات الأسعار تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب طبيعة المنشأة. وتنعكس هذه الآثار على نسب السيولة والربحية والنشاط على حسب معدل التغيير وطول فترة حيازة البنود التي تتأثر بالتغير في مستويات الأسعار. ومن خلال دراستنا هاته نوصي بضرورة تعميم استخدام النماذج المحاسبية التي تهدف إلى إزالة اثر تغيرات الأسعار من البيانات المالية ، وخاصة على المستوى المحلي.

## قائمة المراجع:

- الوقاد ، سامي محمد، 2011، نظرية المحاسبة ، طبعة أولى، دار المسيرة ؛ عمان الأردن .
- القاضي، حسين ، حمدان، مأمون، 2007، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- الشيرازي، عباس مهدي، 1990، نظرية المحاسبة، طبعة أولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
- حنان، رضوان حلوه، 2003، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر الطبعة الأولى.

- وصفي ، عبد الفتاح أبو المكارم، 2002، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- كيسو، دونالد و ويجانت، جيري، 1999، المحاسبة المتوسطة- ترجمة أحمد حامد حجاج، الجزء الثاني، دار المريخ، الرياض ، السعودية.
- رجب عبد العال، احمد و السيد سرايا، محمد، 1999، المحاسبة المالية المتقدمة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
- الزبيدي، حمزة محمود، 2004؛ الإدارة المالية المتقدمة؛ دار الورق للنشر والتوزيع؛ عمان الأردن.
- سي محمد ،لخضر، 2017، أسس قواعد التقييم المحاسبي - دراسة تحليلية نقدية، أطروحة دكتوراه علوم في المحاسبة، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر .
- أبو عواد، موسى علي، 1991، القوائم المالية المعدلة حسب المستوى العام للأسعار وأثرها على دلالة النسب المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية.
- كويسي، محمد، 2011، آثار التضخم المالي على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر .
- فوزي عليان وادي، مدحت، 2006، اثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.
- خليل حيدر السعدي، إبراهيم، فاعلية القياس المحاسبي عند التغير العام للأسعار وأثره على جودة المعلومات المحاسبية وفق المعيار الدولي 29- دراسة تطبيقية لشركة الاسمنت الأردنية، مجلة مركز دراسات الكوفة.
- التميمي، عباس يحيى و حسين، عادل علي ، 2012؛ تحليل السيولة والربحية في ظل التغير في المستوى العام للأسعار - دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك؛ مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية؛ المجلد 18 العدد 66، ص ص 441-471.
- سمير، عباس أحمد و حنظل ، عبد علي، 2012؛ استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء؛ مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة؛ العدد 32، ص ص 250-270.
- الصبيحي، نوري محمود أحمد و عبد الكاظم، محمد راضي، 2019؛ تقويم أداء المصارف باستخدام مؤشر العائد على الاستثمار - دراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؛ مجلة كلية المأمون، العدد 34، ص ص 97-112.
- بحيدة ،أحمد و فودو، محمد (2019)؛ عولمة المحاسبة مجالاتها واهم مظاهرها وأبعادها؛ مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال؛ المجلد 03، عدد 02 ؛ ديسمبر 2019؛ ص ص 106-127.
- المنشورات الخاصة بمؤشرات الأسعار الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

- Wolk Harry Jere R. Francis & Tearney, Michael G, 1989, Accounting Theory, second Edition, Wads Wort , Inc, U.S.A
- Davidson , Sidny, Weil ,Roman L , 1975, Inflation Accounting what will general price – Level Adjusted Statement Show, (electronic version) Financial Analysts Journal, Vol 31 Issue 1, from <http://web1.epnet.com/search.asp>